بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب وجوده، الممتنع نظيره، الممكن سواه، وغيره، الصادر باختيار شره وخيره، والصلوة على محمد الذي انتشر به نهيه وامره اما بعد فان الكتاب الذي صنفه الشيخ الامام فذوة الحكماء اثير الدين الابهري طيب الله ثراه، وجعل الجنة مثواه، المشهور بايساغوجي لما كان على بعض الاخوان متعسرا، وعلى بعضهم ميسرا، اردت ان اكتب بالتماسهم اوراقا لتنزيل عسره، وتعميم يسره، والله خير المسيسرين والموفقين قال ايساغوجي اقول ان للمتطفلين اصطلاحات يجب استحضارها للمبتدئ اذا اراد ان يشرع في شئ من العلوم، منها ايساغوجي وهو لفظ يوناني يراد به الكليات الخمس، وهي النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام، وهذه بتوقف معرفتها على بيان الدلالة الثلث المطابقة والتضمن والالتزام واقسام اللفظ، والدلالة هي كون الشئ بحاله بلزم من العلم به العلم بشئ آخر، والاول هو الدال والثاني هو المدلول فمن هذا عرفت ان الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وكذا عرفت ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشئ آخر العلم به والدلالة تنقسم الى طبعية وعقلية ووضعية والمراد

من الدلالة ههنا الدلالة الوضعية التي تكون بحسب وضع اللفظ الدال على المعنى وهي ثلثة اقسام لان اللفظ الدال على المعنى لابد من ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة بالمطابقة، وان كان الثاني فالدلالة بالتضمن، وان كان الثالث فالدلالة بالالتزام مثال الدلالة بالمطابقة كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة لكونه تمام ما وضع له وانما سميت هذه الدلالة بالمطابقة لان اللفظ موافق لتمام ما وضع له وذلك مأخوذ من قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقا مثال الدلالة بالتضمن كالانسان اذا دل احدهما اي على الحيوان او على الناطق وانما سميت هذه الدلالة بالتضمن لانه يدل على الجزء الذي في ضمنه فيكون دالا على ما فيه ضمنه مثال الدلالة بالالتزام كالانسان اذا دل على قابل العلم وضعة، الكتابة واذا سميت هذه الدلالة التزاما لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه بل على الخارج اللازم له وانما قيد قوله على ما يلازمه في الذهن لان المدلول عنه الخارجية لو جعلت شرطا لم يتحقق دلالة التزام بدونها الامتناع تحقق المشروط بدون الشرط بل اللازم باطل والملزوم كذلك لان المعدوم كالاعمى يدل على الملكة كالبصر التزاما لان العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا مع ان

بينهما معاندة في الخارج قال ثم اللفظ اما مفرد الى
آخره اقول لما فرغ عن بيان الدلالات شرع في تقسيم اللفظ
فقول اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد و مؤلف لانه اما ان
لا يراد بالجزء منه اى من اللفظ دلالة على جزء معناه
كالانسان فانه لفظ لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه
او يراد ذلك كقولك رامي الحجارة فانه لفظ يدل جزءه على جزء
معناه لان الرامي يدل على ذات من له الرمي والحجارة يدل
على جسم معين فان كان الاول فهو مفرد وان كان الثاني فهو
مؤلف قوله لا يراد بالجزء منه دلالة صدقه على اربعة
اقسام الاول ان لا يكون له جزء اصلا نحو زيد علما والثاني
ان يكون له جزء لكن لا معنى له نحو زيد علما والثالث ان يكون
له جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه نحو عبد الله والرابع ان يكون
له جزء ذو معنى دال عليه لكن لا يكون مرادا نحو الحيوان
الناطق علما لان معناه ح الماهية الانسانية مع التشخص
والمفرد اما كلي الخ اقول المفرد ينقسم الى كلي وجزئي لانه اما
ان يكون نفس تصور مفهومه اى من حيث انه متصور مانعا
عن وقوع الشركة فيه اى من اشتراكه بين كثيرين او لا يكون
كذلك فان منع نفس تصور مفهومه من اشتراكه بين كثيرين
فهو الجزئي كزيد علما فانه اذا تصور مفهومه امتنع عن
صدقه على كثيرين وان لم يمنع نفس تصور مفهومه من
اشتراكه بين كثيرين فهو الكلي كالانسان فان مفهومه عند

العقل

العقل لم يمتنع عن صدقه على كثيرين وانما قيد المفهوم بالتصور
لان من الكليات ما يمنع الاشتراك بين امور متعددة بالنظر
الى الخارج كواجب الوجود فان الدليل الخارجي به يقطع
عرق الشركة عنه لكن عند العقل لم يمتنع عن صدقه على كثيرين
والا لم يفتقر الى دليل اثبات الوحدانية قال والكلي اما ذاتي او
عرضي اقول الكلي ينقسم الى ذاتي وعرضي لانه اما ان يكون
داخلا في حقيقة جزئياته فهو ذاتي كالحيوان بالنسبة الى
الانسان فانه حقيقة زيد وعمرو وبكر والحيوان داخل
فيه لكونه مركبا من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة الى
الفرس لانه مركب من الحيوان والصاهل وان لم يكن داخلا
في حقيقة جزئياته بل خارجا عن تلك الحقيقة فهو عرضي
كالضاحك بالنسبة الى الانسان فانه لم يدخل في حقيقة
زيد وعمرو وبكر التي هي الانسان كما مر من انه مركب من الحيوان
والناطق فقط فتعين انه امر خارج عنه وعلى هذا لا يكون
نفس الماهية ذاتية بل يكون من العرضيات لانها تخالف
الذاتي بذلك التقرير وما يخالفه فهو عرضي وقد يقال
الذاتي على ما ليس بعرضي فحينئذ يكون نفس الماهية ذاتية
لا بقال ان الذاتي هو المنسوب الى الذات فلا يجوز ان يكون
الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشيء الى نفسه وهو
ممنوع لانا نقول هذه التسمية اى تسمية الماهية ذاتية
ليست بلغوية حتى يلزم ذلك المحذور بل انما هي اصطلاحية

فلا يرد ذلك قال والذاتى اما مفول الخ اقول هذا شروع
فى بيان الكليات الخمس اعلم ان الذاتى اما جنس او نوع او فصل
لانه ان كان مقولا فى جواب ماهو بحسب الشركة المحضة
لا الخصوصية ايضا فهو جنس كالحيوان بالنسبة الى الا
نسان والفرس فانه اذا سئل عن الانسان والفرس بما
هما كان الحيوان جوابا عنهما واذا سئل عن كل واحد منهما
اى من الانسان والفرس لم يصلح الحيوان ان يكون جوابا
عن كل واحد منهما لانه ليس بتمام ماهية كل واحد منهما
لانك اذا اوردت الانسان بالسؤال فتقول ماهو فجوابه البسر
الا الحيوان الناطق لكونه تمام ماهيته وكذا اذا اوردت الفرس
بالسؤال فجوابه الحيوان الصاهل لكونه تمام ماهيته ويرسم
الجنس بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق فى جواب
ماهو قولا ذاتيا قوله كلى ذا تيد لاطائل تحته وقوله مقول
جنس متناول للكليات والجزئيات وقوله على كثيرين
يخرج الجزئيات لما مر من ان الجزئى انما يقال على واحد
مشخص وقوله مختلفين بالحقايق يخرج النوع لكونه
مقولا على كثيرين متفقين بالحقايق وقوله فى جواب
ماهو قولا ذاتيا يخرج الكليات الباقيه اعنى الفصل
والخاصة والعرض العام وان كان الذاتى مقولا فى جواب
ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا فهو النوع كا
كالانسان بالنسبة الى افراده اعنى زيدا وعمرو وبكر

او غير ذلك لانه اذا سئل عن زيد وعمرو وغيرهما بما هم
كان الجواب الانسان لانه ماهيتهم المشتركة بينهم واذا سئل
عن زيد فقط كان الجواب الانسان ايضا لانه تمام ماهيته
المختصة به فتعين انه اعنى النوع يكون مقولا فى جواب
ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا ويرسم النوع بانه
كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فى
جواب ماهو قولا ذاتيا قوله كلى ذا تيد لاطائل تحته كما مر
وقوله مقول جنس متناول للجزئيات والكليات وقوله
على كثيرين يخرج الجزئى وقوله مختلفين بالعدد دون
الحقيقة يخرج الجنس لان النوع انما هو مقول على كثيرين
متفقين بخلاف الجنس وقوله مختلفين بالعدد لكون
افراده مختلفة بالعوارض والتشخصات وقوله فى جواب ماهو يخرج الثلثة الباقية
المذكورة وان كان الذاتى
غير مقول فى جواب ماهو بل مقولا فى جواب اى شئ هو
فى ذاته وهو اعنى المقول فى جواب اى شئ هو فى ذاته
ما يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس وهو الفصل ولو قال
او فى الوجود ايضا لكان التعريف اشمل لمدخل فيه
الماهية المركبة من امرين متساويين او امور متساوية
اللهم الا ان يقال اكتفى بالجنس بناء على تركب بطلان
الماهية من امرين متساويين او امور متساوية ولقائل
ان يقول فعلى هذا كان اللازم عليه ان يذكر الجنس

في التعريف وذلك اعني ما يميز الشيء عما يشاركه في الجنس
كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه اعني الناطق يميز
الانسان عما يشاركه في الجنس اي في الحيوان كالفرس
والبغل والبقر وغيرها لانه اذا سئل عن الانسان باي شيء
هو في ذاته كان الجواب انه ناطق لان السؤال باي شيء هو في
ذاته انما يطلب به ما يميز الشيء عن غيره وكل ما يميز الشيء عن غيره
يصلح للجواب فالناطق يصلح للجواب لتميزه الانسان عن غيره و
يرسم اي الفصل بانه كلي يقال على الشيء في جواب اي شيء هو
في ذاته قوله كلي جنس شامل للكليات الخمس وقوله يقال
على الشيء في جواب اي شيء هو ذاته يخرج النوع والجنس
والعرض العام لان النوع والجنس يقال لان في جواب ما هو
لا في جواب اي شيء وهو العرض العام لانه لا يقال في الجواب
اصلا وقوله في ذاته اي في جوهره يخرج الخاصة لانها وا
ان كان مميزة للشيء لكن لا في جوهره وذاته بل في عرضه قال
واما العرضي الخ اقول العرضي اما لازم او مفارق لانه اما
ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا يمتنع انفكاكه عن الماهية
والاول هو العرض اللازم كالكاتب بالقوة بالنسبة
الى الانسان والثاني هو العرض المفارق كالكاتب بالفعل
بالنسبة الى الانسان وكل واحد منهما اي من العرض اللازم
والعرض المفارق اما خاصة او عرض عام لانه ان اختص
بحقيقة واحدة فقط فهو الخاصة كالضاحك بالقوة

والفعل

والفعل للانسان فان الضاحك بالقوة عرض لازم لا
ينفك عن ماهية الانسان مختص بحقيقة واحدة وهي
ماهية الانسان والضاحك بالفعل عرض مفارق ينفك
عن ماهية الانسان مختص بها ويرسم اي الخاصة بانها
كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قوله عرضيا قوله
كلية مستدركة كما مر غير مرة وقوله تقال على ما تحت
حقيقة واحدة جنس شامل للكليات الخمس وقوله فقط
يخرج الجنس والعرض العام لكونهما مقولين على ما تحت
حقايق مختلفة وقوله فولا عرضيا يخرج النوع والفصل
لانهما مقولان على ما تحتهما ذاتي لا عرضي وان لم يختص
كل واحد من اللازم والمفارق بحقيقة واحدة بل يعم
حقايق فوق واحدة فهو عرض عام كالمتنفس بالقوة
والفعل للانسان وغيره من الحيوانات فان المتنفس
بالقوة عرض عام لازم غير منفك عن ماهيات الحيوانات
غير مختص بماهية واحدة والمتنفس بالفعل عرض مفارق
ينفك عن ماهياتها غير مختص بواحدة ويرسم اي العرض
العام بانه كلي يقال على ما تحت حقايق مختلفة فولا عرضيا
قوله كلي قد مر وقوله يقال على ما تحت حقايق مختلفة
يخرج النوع والفصل والخاصة لانها لا تقال الا على
حقيقة واحدة فقط وقوله فولا عرضيا يخرج الجنس لانه
ذاتي لا عرضي وكون هذه التعريفات للكليات الخمس

رسوما تباء على امكان ان يكون لها ماهيات وحقايق وراء
تلك المفهومات التى ذكرناها ملزومات متساوية لها
لكن المناسب ذكر التعريف الذى هو اعم لان عدم العلم
بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم قال الشارح
اقول العلم ينقسم الى قسمين احدهما القول
الشارح والاخر الحجة لانه ان كان تصورا مع اعتبار عدم
الحكم فيه موصلا الى المطلوب التصورى فهو قول الشارح
وان كان تصورا مع اعتبار الحكم فيه موصلا الى المطلوب
التصديقى فهو الحجة واذا عرفت هذا فنقول من تلك الاصطلاحات
المنطقية المذكورة القول الشارح وهو التعريف والتعريف
اعم من ان يكون حدا ورسما والحد قول دال على ماهية الشئ
قوله ماهية الشئ يخرج الرسم كما سنبينه هذا هو تعريف
الحد وقيل لم يخرج تعريفه لئلا يلزم التسلسل قلنا لا نسلم
لزوم ذلك التسلسل لان حد الحد نفس الحد كما ان وجود
الوجود نفس الوجود والحد ينقسم الى قسمين تام وناقص و
الحد التام هو الذى يتركب عن جنس الشئ وفصله القريبين
كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان فانك اذا قلت ما
الانسان فيقال فى جوابه الحيوان الناطق ومثل هذا هو الحد التام
اما كونه حدا فلان الحد فى اللغة المنع وهو لكون مشتملا على
الذاتيات مانعا عن دخول الغير فيه واما كونه تاما فلكون
الذاتيات مذكورة بتمامها فيه والحد الناقص وهو الذى يتركب

عن جنس البعيد للشئ وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة
الى الانسان فانه اذا سئل عن الانسان بما هو واجيب
عنه بانه جسم ناطق كان الحد ناقصا اما كونه حدا فلما مر
واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض الذاتيات فيه والرسم
ايضا ينقسم الى قسمين تام وناقص اما الرسم التام وهو
الذى يتركب عن جنس الشئ القريب وخاصته اللازمة له
كالحيوان الضاحك فى تعريف الانسان اما كونه رسما فلان
رسم الدار اثرها ولما كان هذا التعريف بالخاصة اللازمة
التى هى من اثار الشئ كان تعريفا بالاثر واما كونه تاما
فلتحقق المشابهة بينه وبين الحد التام من جهة انه وضع
فيه الجنس القريب وقيد بامر مختص بالشئ واما الرسم
الناقص وهو الذى يتركب عن العرضيات التى يختص جملتها
بحقيقة واحدة لان كل واحد منهما لا يختص بحقيقة
واحد كقولنا فى تعريف الانسان انه ماش على قدمية
عريض الاظفار بادى البشرة مستقيم القامة ضحاك
بالطبع فان جملة هذه الامور العرضية مختصة بالانسان
لا غير بخلاف كل واحد منها لوجود البعض منها فى غيره
ايضا اما كونه رسما فلما مر من الخاصة اللازمة من اثار
الشئ فيكون تعريفا بالاثر الذى هو الرسم واما كونه ناقصا
فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم التام فيه حتى يتحقق المشابهة
بالحد التام كتحققها بين الحد التام والرسم الناقص قال

القضايا الخ أقول لما فرغ من القول الشارح شرع
في الحجة وهي القضايا المرتبة الموصلة الى المطلوب
التصديقي والقضيه قول يصح ان يقال لقائله انه
صادق فيه اى في قوله او كاذب فيه وهو الذى
يسميه بعضهم خبرا والقول هو المركب سواء كان لفظيا
مركبا كما في القضية الملفوظة او معقولا عقليا مركبا
كما في القضية المعقوله وهواى القول جنس يتناول
الاقوال التامه والناقصه وقوله يصح ان يقال
لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه فصل يحترز به
عن الاقوال الناقصة والانشائيات من الامر و
النهي والاستفهام وغيرها وهي اى القضية تنقسم
الى قسمين احدهما حملية والاخر شرطية لان المحكوم
عليه فيه في القضية ان كانا مفردين فالقضية حملية
والا فالقضيه شرطية مثال الحملية كقولنا زيد كاتب
فقيه نظر لان المحكوم عليه وبه لا يلزم ان يكون مفردين
في الحملية كما تقول زيد ابوه قائم وان كانا مركبين فالقضية
شرطية فالشرطية اما شرطية متصلة وهي التي يحكم فيها
بصدق قضية او لاصدقها على تقدير صدق قضية اخرى
وهي موجبة ان حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق
قضية اخرى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وسالبه ان حكم فيها بسلب صدق قضية على تقدير صدق

قضية

فضية اخرى ليس كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة
فالليل موجود واما شرطية منفصلة وهي التي يحكم فيها
بالتنافي بين القضيتين فان حكم فيها بالتنافي ايجابا فالقضية
شرطية منفصلة موجبة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا
او فردا فان حكم فيها بالتنافي سلبا فالقضية شرطية منفصلة
سالبة كقولنا ليس اما ان يكون الانسان اسود او كاتبا
قال الجزء الاول الخ أقول الجزء الاول اى المحكوم
عليه من القضية الحملية يسمى موضوعا لانه انما وضع لان
يحكم عليه الشئ والجزء الثاني اى المحكوم به منها يسمى محمولا
لانه انما وضع لان يحمل على شئ النسبة التي ترتبط بها
المحمول بالموضوع تسمى بنسبه حكميه ولم يذكر المصنف الجزء
الاول ولا بد منه في القضية لكونها جزءا آخر منها والجزء
الاول من القضيه الشرطية يسمى مقدما لتقدمه في
الذكر والجزء الثاني منها يسمى تاليا لكونه تابعا له وهو
من التلو وهو بمعنى التبع قال والقضية اما موجبة
الخ أقول تنقسم القضية ثانيا الى موجبه وسالبة لان
تلك النسبه التي ذكرناها ان كانت حكما بان يقال الموضوع محمول
فالقضيه موجبه كقولنا زيد كاتب وان كانت حكما بان
يقال الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا زيد
ليس بكاتب قال وكل واحد منهما الخ أقول كل واحد
من القضيه الموجبه والسالبة اما ان يكون مخصوصة او

محصورة كلية كانت او جزئية او مهملة لانه ان كان الموضوع
في القضية شخصا معينا فالقضية مخصوصة كما ذكرنا
من مثال الموجبة والسالبة نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب
اما تسميتها مخصوصة فلخصوص موضوعها وقد بقال لها
شخصية لكونه موضوعها شخصا معينا جزئيا وان لم يكن
موضوعها اى موضوع القضية شخصا معينا جزئيا بل يكون
غير معين كليا فان بين فيها كمية افراد الموضوع من الكلية
والجزئية فالقضية محصورة مسورة اما كونها محصورة
فلحصر افراد موضوعها واما كونها مسورة فلاشتمالها
على السور الذي هو اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع
حاصرا لها ومحيطا بها والسور ما اخوذ من سور البلد
فكانه يحصر البلد كذلك ذلك يحصر افراد الموضوع وهذه
المحصورة اما ان يحكم فيها على كل افراد الموضوع او على بعضها
وعلى كلا التقديرين اما بالايجاب او بالسلب فان كانت
الاول فالقضية كلية مسورة موجبة كقولنا كل انسان
كاتب او سالبة كقولنا لا شئ من الانسان بكاتب والسور
في الكلية الموجبة نحو كل وفي الكلية السالبة نحو لا شئ
ولا واحد كما ذكرنا وان كان الثاني ان كان الحكم في القضية
على بعض الافراد فالقضية جزئية مسورة موجبة كقولنا
بعض الانسان كاتب او سالبة كقولنا بعض ليس بكاتب
والسور القضية الجزئية الموجبة نحو بعض وواحد فقط

وفي الجزئية السالبة نحو بعض ليس بعض وليس كل كقولنا
ليس كل حيوان انسانا وان لم يكن كذلك اى وان لم يكن
الموضوع في القضية شخصا معينا وان لم يكن الحكم فيها
على كل افراد او على بعضها فالقضية تسمى مهملة نحو الانسان
في خسر لاهمال بيان كمية افراد الموضوع التي حكم عليها فاذا
كانت القضية مثلثة كما ثلث الشيخ في الشفا لا يقال ان
القضية الطبيعية خارجة عنها فلا يصدق الحصر لانا
نقول الكلام في القضايا المعتبرة في العلوم والقضية
الطبيعية ليست بمعتبرة في العلوم لعدم انتاجها في
الاصطلاحات فخرجوها عن التقسيم لاجل الاختصار
قال والمنفصلة اما لزومية الخ اقول لما فرغ عن تقسيم
الحملية شرع في تقسيم الشرطية سواء كانت متصلة او
منفصلة اما الشرطية المتصلة فتنقسم الى قسمين احدهما
لزومية والآخر اتفاقية لانه ان كان صدق التالي فيها
على تقدير صدق وقوع المقدم لعلاقة بينهما تنشاء عن
ذات المقدم بوجب ذلك فالقضية متصلة لزومية
والمراد بالعلاقة ههنا ما يستلزم المقدم
التالي كالعلية والمعلولية والتضايف اما العلية
فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع
الشمس علة لوجود النهار واما المعلولية فكقولنا كلما كان
النهار موجودا كانت الشمس طالعة فان وجود النهار معلول

لطلوع الشمس • اما النقايض فكقولنا ان كان زيد اباعمرو
فعمرو ابنه فان كان صدق التالى فى المنفصلة على تقدير صدق
المقدم لا لعلاقة مذكورة بل على سبيل الاتفاق فالقضية
المنفصلة اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار
ناهق فانه لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار
حتى يجوز العقل استلزام ناطقية الانسان وناهقية الحمار
بها بل تواتق على سبيل الصدق ههنا • واما الشرطية
المنفصلة فتنقسم الى ثلثة اقسام حقيقة ومانعة الجمع
ومانعة الخلو لانه ان حكم بالقضية بالتنافى بين جزئيها
فى الصدق والكذب • معا فالقضية شرطية منفصلة
حقيقة كقولنا العدد اما زوج • واما فرد فانه حكم فى
هذه القضية بامتناع اجتماع الزوج والفرد على عدد
واحد وبامتناع ارتفاعهما عنه • وانما سميت حقيقة
لان التنافى بين جزئيها اشد من التنافى بين الجزئين الاخرين
لانه توجد التنافى بين جزئيها فى الصدق والكذب معا
وهذا ليس الا حقيقة الانفصال وان حكم فى القضية
بالتنافى بين جزئيها فى الصدق فقط فالقضية مانعة
الجمع كقولنا هذا الشئ اما حجر واشجر فانه حكم فى هذه
القضية بالتنافى بين الحجر والشجر فى الصدق فقط لا
فى الكذب لجواز ان يكون الشئ لا حجرا ولا شجرا • وانما
سميت مانعة الجمع بين جزئيها فى الصدق وان حكم

فى القضية بالتنافى بين جزئيها فى الكذب فقط اى لا
فى الصدق فالقضية مانعة الخلو كقولنا زيد اما ان يكون
فى البحر واما ان لا يغرق فانه حكم فى هذه القضية بالتنافى
بين ان لا يكون فى البحر وان يغرق لا بين ان يكون فى البحر وان
لا يغرق لجواز ان يكون فى البحر وان لا يغرق • وانما سميت
مانعة الخلو لاشتمالها على منع الخلو بين جزئيها فى الكذب
قال وقد يكون المنفصلات الخ اقول المنفصلات
المذكورة تتركب كل واحد منها عن جزئين غالبا كما مر وقد
تتركب عن اكثر من جزئين • اما المنفصلة الحقيقة فكقولنا
العدد اما ان زائد او ناقص او مساو فانه حكم فيها بان
هذه الجميع لا يجتمع على عدد واحد ولا يخلو العدد عن
احدها وفيه نظر لان عين احد اجزاء الحقيقة يستلزم
نقيض الاخر لامتناع الجمع • وبالعكس اى نقيض احد
اجزاء الحقيقة يستلزم عين الاخر لامتناع الخلو
فلو ترك الحقيقة من ثلثة اجزاء فصاعدا يلزم الخلف
لانه فى المثال المذكور وهو قولنا العدد اما زائد او
ناقص او مساو يلزم ان يستلزم كونه زائدا كونه غير
ناقص ويستلزم كونه غير ناقص كونه مساويا وينتج
من هذا ان يستلزم كونه زائدا كونه مساويا وقد كان
بينهما منع الجمع لكون المنفصلة حقيقة هذا خلف وايضا
يلزم ان يستلزم كونه غير زائدا كونه ناقصا ويستلزم

كونه ناقصا كونه غير مساو • وينسخ من هذا ان
يستلزم كونه غير زائد كونه غير مساو وقد كان بينهما
مع الخلو ايضا لكون المنفصلة حقيقة هذا خلف
بل الحق ان الحقيقة تتركب عن حملية ومنفصلة كقولنا و
العدد اما ان يكون مساويا كذلك العدد او زائدا عليه
او ناقصا عنه • والجزء الثاني اي قوله او زائدا عليه
او ناقصا عنه منفصلة والجزء الاول حمليه • واصله
هذا العدد اما مساو لذلك العدد او غير مساو له لكن اذا
لم يكن مساويا له كان زائدا عليه او ناقصا عنه فلما
كانت هذه المنفصلة في قوة تلك الحملية اقيمت مقامها
فظن انها مركبة من ثلثة اقسام اجزاء • ولكنها في الحقيقة
الا من جزئين • وكذا مانعة الخلو بخلاف مانعة الجمع
فانها قد تتركب من ثلثة اجزاء قضايا وبيانها طويل
لا يليق في هذا المختصر فليطلب في المطولات • قال
التناقض الخ اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة
التناقض وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب
بحيث يقتضي لذاته ان يكون احديهما اي احد القضيتين
صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس
بكاتب فانهما بين القضيتين اختلفتا بالايجاب
والسلب اختلافا بحيث يقتضي لذاته ان يكون احد
احديهما صادقة والاخرى كاذبة على حسب

الواقع

الواقع قوله اختلاف جنس يتناول الاختلاف الواقع
بين القضيتين ومفردين ومفرد وقضيه وقوله فضيتين
اخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتين وقوله بالايجاب
والسلب اخرج الاختلاف بالاتصال والانفصال
والاختلاف بالكلية والجزئية والاختلاف بالعدد
والتحصيل وغير ذلك وقوله بحيث يقتضي الى آخره
اخرج الاختلاف بالايجاب والسلب لكن بحيث يقتضي
صدق احديهما وكذب الاخرى نحو زيد ساكن وزيد
ليس بمتحرك لانهما صادقتان وقوله لذاته يخرج الاختلاف
بالايجاب والسلب بحيث يقتضي صدق احديهما وكذب
الاخرى لكن لا لذات تلك الاختلاف نحو زيد انسان
زيد ليس بناطق فان الاختلاف بينهما بين القضيتين
انما يقتضي ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة
لان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان
اولان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق فكون
ذلك بواسطة لا لذاته قال ولا يتحقق ذلك الخ
اقول القضيتان اللتان بينهما يقع التناقض لا تخلو
من ان يكونا مخصوصتين او محصورتين او مهملتين
فان كانتا مخصوصتين فلا يتحقق التناقض الا
بعد اتفاقهما في ثمان واحدة الاولى وحدة الموضوع
لانهما لو اختلفتا في هذه الوحدة لم تتناقضا يجواز

يهما

صدقهما معا وكذبهما معا نحو زيد قايم وعمرو ليس بقايم
والثانية وحدة المحمول اذا لو اختلفتا فيهما لم يتناقضا
نحو زيد كاتب زيد ليس بشاعر والثالثة وحدة الزمان
اذ لو اختلفتا فيها لم تتناقضا نحو زيد قايم ليلا زيد ليس
بقايم نهارا والرابعة وحدة المكان لانهما عند اختلافهما
فيها لم تتناقضا نحو زيد قايم في الدار زيد ليس بقايم
في السوق والخامسة وحدة الاضافة لانهما لو اختلفتا
فيها لم يتحقق التناقض نحو زيد اب لعمرو زيد ليس باب لبكر
والسادسة وحدة القوة والفعل لانهما لو اختلفتا
فيهما بان يكون النسبة في احديهما بالقوة وفي الاخرى
بالفعل لم تتناقضا نحو الخمر في الدن مسكر بالقوة والخمر
في الدن ليس بمسكر بالفعل والسابعة وحدة الكل والجزء
لانهما لو اختلفتا في الكل والجزء لم يتحقق التناقض نحو
الذنجي اسود اي بعضه الذنجي ليس باسود اي كله والـ
الثامنة وحدة الشرط لعدم التناقض بين القضيتين
عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مغرق للبصر اي بشرط
كونه ابيض الجسم ليس بمغرق للبصر اي بشرط كونه اسود
واذا عرفت هذا اي شرط الاتفاق في ثمان الوحدات في
المخصوصتين فاعلم ان القضيتين اذا كانت احديهما
موجبة كلية ينبغي ان يكون الاخرى سالبة جزئية و
اذا كانت سالبة كلية كانت الاخرى موجبة جزئية

فنقيض

فنقيض الموجبة الكلية انما هي سالبة جزئية كقولنا
كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض
السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من
الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان ولمية هذا
سيأتي في المحصورات والحي اراد المص هذا اي
قوله ونقيض الموجبة الكلية الخ ههنا ليس في موضعه
وانما موضعه بعد تحقق المحصورات قال المحصورات
اقول ان كانت القضيتان المتناقضتان محصورتين
لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية
والجزئية بان يكون احديهما كلية واخرى جزئية
وهذا انما يكون بعد اتفاقهما في الوحدات المذكورة
فلو قيد بعد قوله في الكلية والجزئية بقولنا ايضا
لكان اولى ليكون اشارة اليه اعني الى اتفاقهما
في الوحدات المذكورة وانما قلنا انه لم يتحقق
التناقض في المحصورتين الا بعد اختلافهما في
الكلية والجزئية لان الكليتين قد يكذبان كقولنا
كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب فنقيض
الكلية الجزئية لا الكلية وبالعكس اعني نقيض
الجزئية الكلية لا الجزئية وان كانت القضيتان
مهملتين فحكمهما حكم المحصورتين لان المهملات
من المحصورات في الحقيقة من حيث انهما في قوة

الجزئيات قال العكس الى آخره اقول من تلك
الاصطلاحات المسطفية المذكورة العكس وهو
عبارة عن بصير الموضوع في القضية محمولا والمحمول
موضوعا مع بقاء الكيف اى السلب والايجاب
اى ان كان الاصل موجبا كان العكس ايضا كذالك
وان كان سالبا كان العكس ايضا كذالك ومع بقاء
صدق والكذب اى ان كان الاصل صادقا باى
وجه كان العكس ايضا كذالك وان كان كاذبا كان
العكس ايضا كذالك كما اذا اردنا ان نعكس قولنا
كل انسان حيوان جعلنا الجزء الاول ثانيا والثانى
اولا وقلنا بعض الحيوان انسان واذا اردنا ان
نعكس قولنا لاشئ من الانسان بحجر قلنا لاشئ من
الحجر بانسان ولو قال المص العكس هو جعل الجزء
الاول من القضية ثانيا والجزء الثانى اولا لكان
اصوب لان ما هو الموضوع لا يصير محمولا وما هو
المحمول لا يصير موضوعا اصلا ولئن سلمنا ذلك
لكن يخرج عن الغريب المذكور عكس الشرطيات و
انما اعتبر بقاء السلب والايجاب لانهم تتبعوا
القضايا ولم يجدوها في اكثر الاحوال بعد جعل
المذكور صادقة لاردنه للاصل الا موافقة لها
في السلب والايجاب وانما اعتبر بقاء الصدق

لان

لان العكس لازم للقضية ولو فرض صدقها بدون
صدق العكس يلزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم
وصدق الملزوم بدون اللازم مستحيل ولم يعتبر بقاء
الكذب لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذا اللازم
فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع عكسه الذى
هو قولنا بعض الانسان حيوان فعلى هذا قول المص
والتكذيب لا يكون الا خطاء قال والموجبة الكلية
لا تنعكس كلية الخ اقول القضية الكلية التى تكون
موجبة كلية لا يلزم ان ينعكس موجبة كلية بل يلزم أن
ينعكس جزئية اما عدم انعكاسها كلية فلبناء ينتقض
بماده يكون المحمول فيها اعم من الموضوع وعند الانعكاس
يلزم صدق الاخص على كل الاعم وهو محال مثلا يصدق
قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان
والا لزم ان يصدق الانسان الذى هو قولنا الخص
على كل حيوان الذى هو الاعم وهو محال واما انعكاسها
جزئية فلانا اذا قلنا كل انسان حيوان يحد شيئا
موصوفا بان الانسان والحيوان وهو ذات الانسان
فيكون بعض الحيوان انسانا هذا ما ذكره المص في
تعليل انعكاسها جزئية والاولى فيه ان يقال اذا
صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض شئ
للحيوان انسان والا يصدق نقيضه وهو لا

سها

من الحيوان باانسان فيلزم المنافات بين الانسان
والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان بحيوان و
قدكان الاصل كل انسان حيوان هذا خلف ونضم
ذلك النقيض الى الاصل لينتج سلب الشئ عن نفسه
وهو محال هكذا كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان
باانسان ينتج من الشكل الاول لاشئ من الانسان با
انسان وهو محال قال والموجبة الجزئية الخ
اقول القضية الموجبة الجزئية ايضا
تنعكس موجبة جزئية كما ان القضية الكلية
تنعكس اليها والحجة ههنا كالحجة التي ذكرناها
فيها فانه اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان
يصدق بعض الانسان حيوان لانا نحد ههنا
شيئا معينا موصوفا بالحيوان والانسان فيكون
بعض الانسان حيوانا او نقول على تقدير صدق
قولنا بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق
بعض الانسان حيوان والا يصدق نقيضه
وهو لاشئ من الانسان بحيوان ويلزم
منه لاشئ من الحيوان باانسان وقد كان
الاصل بعض الحيوان انسان هذا خلف او
يضم هذا النقيض اللازم الى الاصل حتى
يلزم سلب الشئ عن نفسه وهو محال كما مر

قال والسالبة الخ اقول السالبة الكلية
يلزم ان تنعكس سالبة كلية ولذلك اي لانعكاسها
الى الكلية بين بنفسه لانه اذا صدق لاشئ من
الحجر باانسان يلزم ان يصدق لاشئ من الانسان
بحجر والا يصدق نقيضه وهو بعض الانسان
حجر وتنعكس الى قولنا بعض الحجر انسان وقد كان
الاصل لاشئ من الحجر باانسان هذا خلف ونضم
اعني النقيض وهو بعض الانسان حجر الى
الاصل لينتج سلب الشئ عن نفسه هكذا بعض
الانسان حجر ولاشئ من الحجر باانسان ينتج من الشكل
الاول بعض الانسان ليس باانسان فهو مستحيل
لصدق قولنا كل ما كان انسانا فهو بالضرورة دائما
قال والسالبة الجزئية لاعكس لها لزوما
اقول لايلزم ان تنعكس سالبة جزئية والا
لانتقض بمادة يكون الموضوع فيهما اعم من
المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض الاعم
ولا يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص لان
كل اخص يستلزم اعمه فان قولنا مثلا بعض
الحيوان ليس بانسان كالفرس وغيره يصدق ولا
يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس
بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان

كان انسانا

والا يوجد الكل بدون الجزء وهو محال وانما
قيد بقوله لزوما لانه قد يصدق العكس في بعض
المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر و
يصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان
قال القياس اقول المطلب الاعلى والمقصد
الاقصى من الاصطلاحات المنطقية المذكورة
القياس ورسمواه بانه قول مؤلف من اقوال متى
سلمت لزم عنها اى عن تلك الاقوال لذاتها قول اخر
كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه قياس
مركب من قولين اذا سلمناها لزم عنهما لذاتهما قول
آخر كقولنا العالم حادث والمراد من القول اعم
من ان يكون معقولا وملفوظا والمراد من الاقوال
ما فوق القول الواحد ليتناول القياس المؤلف من
قولين والقياس المؤلف من اقوال فوق الاثنين فالقول
الواحد لا يسمى قياسا وان لزم عنه لذاتها قول آخر
كعكس المستوى وعكس النقيض وقوله متى
سلمت يشير الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان يكون
مسلمة في نفسها بل يلزم ان يكون بحيث لو سلمت
لزم عنها لذاتها قول اخر ليدخل في التعريف القياس
الذي مقدماته صادقة والقياس الذي مقدماته
كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل حمار جماد فان

هذا القولين وان كانا كاذبين في نفسهما الا انهما
بحيث لو سلمنا لزم عنهما قول اخر وكل انسان حمار
وقوله لزم عنهما بجيز به عن الاستقراء والتمثيل
لانهما وان سلم مقدماتهما لكن لا يلزم عنهما شيء
اخر لامكان التخلف في ندر لولهما عنهما وقوله
لذاتهما بجيز به عن القياس الذي يلزم عنه بعد
التسليم قول اخر لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة
اجنبية كما في القياس المساوات وهو ما يتركب
من قولين بحيث يكون متعلق محمول الاول
موضوع الاخر كقولنا ا مساو لب وب
مساو لج فان هذين القولين مستلزمان ان
يكون ا مساويا لج لكن لا لذاتهما بل بواسطة
مقدمة اجنبية وهي ان كل مساو لمساوي
مساو لذلك الشيء وانما قال من اقوال ولم يقل
من مقدمات لئلا يلزم الدور لان المقدمة
قد عرفوها بانها ما جعلت جزء القياس فاخذوا
القياس في تعريفها ولو اخذت هي ايضا في تعريف
القياس لزم الدور قال وهو اقتراني او
القياس ينقسم الى قسمين اقتراني واستثنائي
لانه ان لم يكن عين النتيجة او نقيضها مذكورا في
القياس بالفعل فهو اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف

وكل مولف محدث فكل جسم محدث وقولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان
النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج كلما كانت الشمس
طالعة فالارض مضيئة وان كان عن النتيجة او
نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو استثنائي كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس
طالعة ينتج فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود
فالشمس ليست بطالعة وانما سمي الاول اقترانيا
لكون الحدود فيه مقترنة غير وانما سمي الثاني
استثنائيا لاشتماله على ادات الاستثناء
والمراد من ان يكون عين النتيجة او نقيضها
مذكورا في القياس هو ان يكون طرفاها او طرفا
نقيضها مذكورين بالترتيب الذي في النتيجة قال
والمكرر بين مقدمتي القياس الخ اقول اعلم ان المشترك
بين مقدمتي القياس قضاعدا يسمى حد الوسط
لتوسطه بين طرفي المطلوب سواء كان موضوعا
او محمولا او مقدما او تاليا وقد رمزنا لها
انفا وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر لانه
اخص في الاغلب والاخص اقل افرادا فيكون
اصغر ومحمول المطلوب يسمى حدا اكبر لانه اعم
في الاغلب والاعم اكثر افرادا فيكون اكبر

والمقدمة من مقدمات القياس التي فيها الاصغر
تسمى صغرى لاشتمالها على الاصغر فيكون ذات
الاصغر وهذا ليس لا معنى الصغرى والمقدمة
منها التي فيها الاكبر تسمى كبرى لاشتمالها على الاكبر
وهذا ليس لا معنى الكبرى واقتران الصغرى
بالكبرى في الايجاب والسلب وفي الكلية والجزئية
تسمى قرينة وضربا ولم يذكر المصنف هنا وهيئة
التاليف اي الهيئة الحاصلة من اقتران الصغرى
بالكبرى تسمى شكلا والاشكال اربعة لان
الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى و
موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول نحو كل
ج ب وكل ب ا فكل ج ا وان كان بالعكس
اي ان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى
فهو الشكل الرابع نحو كل ب ج وكل ا ب فبعض ب ا
وان كان الحد الاوسط موضوعا فيهما اي في
الصغرى والكبرى فهو الشكل الثالث نحو كل
ب ج وكل ب ا فينتج بعض ج ا وان كان الحد
الاوسط محمولا فيهما اي في الصغرى والكبرى
فهو الشكل الثاني نحو كل ج ب ولا شيء من ا ب
ينتج ولا شيء من ج ا فهذه هي الاشكال الاربعة
المذكورة في المنطق قال والشكل الرابع الخ

اقول من هنا لاشكال الاربعة المذكورة
الشكل الرابع وهو بعيد عن الطبع جدا اى لا
يستحصل المطلوب به الا بالعسر وانما يستحصل
بالاشكال الباقية بالسر ومن هذه الباقية ماهو
اقرب الى الطبع هو الشكل الاول والباقية اعنى
الثانى والثالث والرابع تردعند الاحتياج الى
الاول والذى له طبع مستقيم وعقل سليم لايحتاج
الى رد الشكل الثانى الى الاول لانه اقرب من
الباقين اليه لمشاركته اياه فى صغراه وهى اشرف
المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلب الذى
هو اشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب
لاجله واعلم ان الشكل الثانى انما ينتج اذا كانت
مقدمتاه اى الصغرى والكبرى فيه مختلفتين
بالايجاب والسلب اى اذا كانت احديهما موجبة
والاخرى سالبة والا لكانت اما موجبتين او
اوسالبتين واياما كان يخفق الاختلاف فى
النتيجة اما اذا كانت موجبتين فلانه يصدق
كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب
واذا بدلنا الكبرى بقولنا فرس حيوان كان الحق
السلب اما اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق لاشئ
من الانسان بحجر ولاشئ من الفرس بحجر والحق السلب

ولو بدلنا الكبرى بقولنا لاشئ من الناطق بحجر كان
الحق الايجاب بخلاف ما اذا وجد الاختلاف وبين
المقدمتين بالايجاب والسلب ومع هذا الشرط يلزم
كلية الكبرى فى هذا الشكل والا اختلف النتيجة كقولنا
لاشئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق
الايجاب بحو بعض الانسان حيوان ولو قلنا بعض
الساهل فرس كان الحق السلب هذا على تقدير ايجاب
الكبرى واما على تقدير سلبها فلانه يصدق قولنا
كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان كان
الحق الايجاب واذا قلنا بعض الحجر ليس بحيوان
كان الحق السلب ولم يذكر المص هذا الشرط قال
والشكل الاول هو الذى جعل معيار العلوم الى اخر
اقول لما كان الشكل الاول بين اشكال الاربعة
اصلا والباقية مرتدة اليه عند الاحتياج ولهذا
ما جعل معيار العلوم الا ذلك اورده المص مع
ضروبه المنتجة دون غيره ليجعل دستورا فى هذا
الفن اى قانونا لينتج منه المطلوب وتوطئة
لتفهيم الباقية وضروبه المنتجة اربعة لان القسمة
العقلية تقتضى ان يكون ستة عشر فقط منها
اثنى عشر كما بين فى المطولات وهو اشتراط
لايجاب الصغرى وكلية الكبرى فى الشكل الاول

وبقى اربعة اضرب الضرب الاول هو ان يكون
من موجبتين كليتين والنتيجة موجبة كلية كقولنا
كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم
والضرب الثانى ان يكون من كليتين والكبرى
سالبة والنتيجه سالبة كلية كقولنا كل جسم مولف
ولاشئ من المؤلف بقديم ينتج لاشئ من الجسم بقديم
الضرب الثالث ان يكون من موجبتين والصغرى جزئية
والنتيجه موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مولف وكل
مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث والضرب الرابع
ان يكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية
كبرى والنتيجة سالبة كقولنا بعض الجسم مولف
ولاشئ من المؤلف بقديم ينتج بعض الجسم ليس
بقديم ومن هذا يعرف ان ايجاب الصغرى وكلية
الكبرى شرط فى الشكل الاول والا اختلف
النتيجة اما الاول فلانه يصدق لاشئ من الا
نسان بفرس وكل فرس حيوان والحق الايجاب واذا
بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس ساهل كان الحق
السلب واما الثانى فلانه يصدق كل انسان
حيوان وبعض الحيوان فرس والحق السلب
واذا قلنا بعض الحيوان ضاحك كان الحق
الايجاب قال والقياس الاقترانى الى اخره

اقول

اقول لما فسم المص القياس من قبل الى اقترانى
واستثنائى اراد ان يبين ان كل واحد منهما من
اى شئ يتركب فقال القياس اقترانى اما ان يتركب
من مقدمتين حمليتين كما مر من قولنا كل جسم
مؤلف وكل مؤلف محدث فان كلا من هاتين
المقدمتين حمليه واما ان يتركب من مقدمتين
شرطيتين متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فالارض مضيئة ينتج من اقترانى
هاتين الشرطيتين المتصلتين ان كانت الشمس طالعة
فالارض مضيئة والمراد من هذين المتصلتين
متصلتان لزوميتان لا اتفاقيتان كما ذكر فى
المطولات واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين
منفصلتين كقولنا كل عدد فهو اما زوج او فرد
وكل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد
ينتج من هاتين المقدمتين المنفصلتين العدد
اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما ان
يتركب القياس المذكور من مقدمة حمليه ومقدمة
متصلة سواء كانت الحمليه صغرى والمتصلة
كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا
فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج من هاتين
المقدمتين اللتين اولهما متصلة والاخرى

حملیه کلما کان هذا الشی انسان فهو جسم واما
ان یترکب من مقدمة حملیه ومقدمة منفصلة
سواء کانت مقدمة الحملیة صغری والمنفصلة
کبری او بالعکس کقولنا کل عدد اما زوج واما فرد
وکل زوج فهو منقسم بمتساویین ینتج من هاتین
المقدمتین اللتین اولهما منفصلة والاخری حملیة
کل عدد فهو اما فرد او منقسم بمتساویین واما ان
یترکب من مقدمة منفصله ومقدمة متصلة سواء
کانت المتصلة صغری والمنفصلة کبری او بالعکس
کقولنا کلما کان هذا الشی انسانا فهو حیوان وکل
حیوان فهو اما ابیض او اسود ینتج من هاتین
المقدمتین اللتین اولهما متصله والاخری منفصله
کلما کان هذا الشی انسانا فهو اما ابیض او اسود
قال اما القیاس الاستثنائی الخ اقول لما
فرغ عن بیان القیاس الاقترانی شرع فی بیان القیاس
الاستثنائی فنقول القیاس الاستثنائی مرکب
دائما من مقدمتین احدهما شرطیة والاخری وضع
احد جزئیها ای اثباته او رفعه لیلزم وضع اثبات
الجزء الاخر او رفعه سواء کانت متصلة او
منفصلة اما ان کانت متصلة فکقولنا ان کانت
الشمس طالعه فالنهار موجود لکن الشمس طالعه

ینتج ان النهار موجود ولو قلنا لکن النهار لیس
بموجود ینتج ان الشمس لیست بطالعه واما
ان کانت منفصلة فکقولنا دایما اما ان یکون
العدد زوجیا او فردا لکن هذا العدد زوج ینتج
انه لیس بفرد ولو قلنا لکنه لیس بزوج ینتج انه
فرد واذا عرفت هذا فقول الشرطیة الموضوعة
فی القیاس الاستثنائی ان کانت متصلة فا
واستثناء عین المقدم ینتج عین التالی والا
م انفکاک اللازم عن الملزوم فیبطل الملازمة
واستثناء نقیض التالی ینتج نقیض المقدم و
الا لزم وجود الملزوم بدون اللازم فیبطل الملازمة
کما رایت فی المثال الاول وان کانت الشرطیة
الموضوعه فی القیاس الاستثنائی منفصلة
فاستثناء احد الجزئین سواء کان مقدما او
تالیا ینتج نقیض الاخر لامتناع الجمع بینهما
واستثناء نقیض احدهما ای احدی الجزئین
کذلک ینتج عین الاخر لامتناع الخلو بینهما کما
رایت فی المثال الثانی فعلیک بالتامل فی المثالین
المذکورین هذا ان کانت المنفصلة حقیقیة وان
شئت ان تدرک البحث بکماله فی المنفصلات
فارجع الی الرسایل المطولات قال البرهان

الحاقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التي يجب استحضارها عند الخوض في شئ من العلوم البرهان وهو يرسم بانه قياس مولف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين كما مر من الامثلة واليقين هو اعتقاد بانه لا يمكن ان يكون الا كذا مطابقا للواقع غير ممكن الزوال فوله لا يمكن ان يكون الا كذا يخرج الظن وهو اعتقاد الراجح لانه يمكن وقوع الظن. وقوله مطابقا للواقع احتراز به عن الجهل المركب فانه وان كان اعتقادا بانه لا يمكن ان يكون الا كذا لكن ليس مطابقا لنفس الامر. وقوله غير ممكن الزوال احتراز عن الاعتقاد المقلد لان الاعتقاد فيه لاعن دليل فيمكن زواله. واما اليقينيات فاقسام منها اوليات وهي ما يحكم العقل فيها بمجرد تصور الطرفين كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء. ومنها مشاهدات وهي يحكم فيه بالحس سواء كان من الحواس الخمس الظاهرة او من الحواس الباطنة كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة وكقولنا ان لنا عقلا وخوفا. ومنها مجربات وهي ما يحتاج العقل في جزم الحكم الى تكرار المشاهدات مرة بعد اخرى كقولنا شرب السقمونيا يسهل الصفراء وهذا الحكم انما يحصل بواسطة مشاهدات كثيرة منها

ومن

ومنها متواترات وهي ما لا يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى واسطة تكرار المشاهدات كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف متسكلاته النور بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعدا ومنها متواترات وهي ما يحتاج العقل فيه في جزم الحكم بواسطه السماع من جميع كثير استحال العقل تواطئهم على الكذب كالحكم بان محمد عليه السلام ادعى النبوة واظهر المعجزة على يديه ومنها قضايا قياساتها معها وهي ما يحكم العقل فيه بواسطه لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين. والوسط ما يقترن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا وكذا هال والجدل الى اخره.

اقول من اصطلاحات المنطقية المذكورة والجدل وهو قياس مولف من مقدمات مشهورة كالمقدمات التي ذكرناها في اليقينية والغرض من ترتيبها الزام الخصم وهو ظ. ومنها الخطابة وهي قياس مركب من مقدمات مقبولة عن شخص معتقد فيه او من مقدمات مظنونة منه والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم كما يفعله الخطباء والوعاظ. ومنها الشعر وهو قياس مركب من مقدمات تتبط منها

والجدل

النفس او تنفض كما قيل بالفوقية سئل انبسطت
منه النفس ورغبت من مرئها واذا قيل غسل مرة
مهتوعنه انقبضت النفس وتنفرت عن اكلها ومنها
المغالطة وهي قياس مركب من مقدمات كاذبة
شبيهة بالحق او بالمشهور او مركب من مقدمات
وهمية كاذبة والغلط اما من جهة الصورة
او من جهة المعنى اما من جهة الصورة فكقولنا
لصورة الفرس المنفوش على الجدار انها فرس وكل
فرس صهال واما من جهة المعنى فكقولنا كل
انسان فرس فهو انسان وكل انسان فرس فهو
فرس ينتج ان بعض الانسان فرس واعلم ان ما
عليه الاعتماد والتعويل من هذه القياس وانما
هو البرهان لكونه مركبا من مقدمات اليقينية
ولكن هذا اخر ما اوردناه شرحه
من الاوراق لايضاح
ما في كتاب ايساغوجي